

وحيث اعترف القائل بعينه بأنه لم يرد به الشرع علمنا انه
 مما لا يلتفت لبيانه اذ لا يتعارف بغيره على انه علم ولم
 وقد قال الامام النوري في اصح المناسك الكبير ان
 قال الشيخ ابو محمد الجوني رحمه الله تعالى في الناس او
 فروع من العمى صلوات ربي وسليته على الزوجة وذلك حسن
 من اذاه طاعة لكن لم يثبت ذلك عن رسول الله صلى الله عليه
 وسلم قال الشيخ ابو محمد بن الصلاح **ينبغي ان يكون** ذلك
 ابتداءً بتعارف النبي قال الجلال الراملي في شرحه تبعاً
 لما استبين الايضاح لان محرم تبعها ابن طهلان في شرحه
 مانضه ورجحه في الجمهور اي ما قاله ابن الصلاح وقال
 الاذري انه اوجه وقوله بنظره من لا يحل له
 بعض الخبيثات لها سنة ما رواه احمد بن حنبل في
 عن الطبيب بن زريقه قال قلت لابي عبد الله عليه السلام
 وسلم ما فرغ من بعد جبار حتى حاوئى النبي صلى الله عليه
 في حائضه الطاهر ليس بينه وبين الطائفين احد من
 منتهى انه تصح عليه سبعة لان الحجاب طهرى
 رواه عن ابن ابي عمير عن ابي بصير عن ابي عبد الله
 صلواته

اي طواجه وعلى تسليمه فلا يدل على كون الركعتين من سنت
 النبي صلى الله عليه وآله اذ لا يتعارف فيهما احد
 احتمت فلا يدل فيها انتهى كلامهم وعبارته الشيخ
 ابى الحسن الكبرى في مختصره الايضاح النوري مانضه
وايسر عقب النبي صلى الله عليه وآله انتهت وعبارته ابن حجر في
 مختصره الايضاح **وقوله الصلاة** **تعد** انتهت قاله
 الرزفي في شرحه اذ لا يدل عليها النبي ولا كان هذا
 بالنسبة الى الصلاة التي جعل الشارع من الاكثار منها
 بل هي افضل عبادات الدين حيث لم ترد في خصوص
 هذا المثل قالوا لولا انها لم يردت لكانت على
 الاكثار منها فما بالك في ابتداء تعامري في تنقيحها
 من الشارع ليجازى الا في وقت مخصوص وقد اعترف
 القائل بعينه بأنه لم يرد بالشرع فكيف يمان القائل
 بمجاهة هذا الوجه ثم كررت بعضه قاله ابن حجر في
 القائل انه سمعها عادتاً ثم ذكر بعد ان الشرع لم يرد
 بصلواتها فهو نافع لصلواتها وقد نقل ابن حجر في شرح
 العبار عن القائل على ضرب تعدد السعي في حق